في الحدث

لبنان على حافة الهاوية

■ حازم مبيضين

لم يكن أمام سعد الحريري بعد مغادرة الوسيطين القطري والتركي دون نتيجة، وبعد المناورة غير المسلحة لعناصر حزب الله في شوارع بيروت، غير التأكيد على ثبات موقفه الحازم، بالذهاب إلى الاستشارات النيابية الملزمة بعد غد الاثنين كمرشح للرئاسة، رغم رفض حزب الله، ولتكذيب شائعات حول عزوفه عن الترشح، ترافقت مع نشر تحليلات عن اتجاه المعارضة إلى الحسم، إما سياسياً بضمان أكثرية حتى لو كانت صوتاً واحداً لترشيح سني آخر للرئاسة، أو عسكرياً يستهدف فرض أمر واقع لايتوقف عند الاكراه باختيار رئيس الحكومة، وبما يعني عملياً إذاعة البلاغ رقم واحد، وربما فرض منع التجول، وإغلاق الحدود، وفي الحالة اللبنانية منع الجيش من مغادرة ثكناته، والاحتكام إلى قوة القمصان السود في شوارع بيروت .

هنا يبدو واضحاً الفرق بين الحريري ومعارضيه، فالأول يؤكد التزامه باحترام الديمقراطية، والالتزام بما يمليه الدستور حول الاستشارات النيابية، في حين يلوح الطرف الآخر بالنزول إلى الشارع، وهو أمر قد يستسهله معتمداً على قوته المفرطة، لكنه ينسى خطورة آثاره وتداعياته، ويتجاهل أن هذه الخطوة لن تؤدي إلى حسم نهائي، لعدم احترامها الدستور وقواعد اللعبة السياسية، ولأن فرض شخصية سنية غير زعيم الاكثرية، وأحد المرشحين سقط في الانتخابات الأخيرة، معناه أن هذه الحكومة ستواجه برفض القوى السنية السياسية، مثلما ستكون ضربة مرفوضة للقوى الشعبية التي تقف وراء الحريري، وهي خطوة لا إسم آخر لها غير الانقلاب العسكري ولو بوسائل سياسية.

النتيجة المأساوية هي أن ما يسمى الحسم السياسي سيقود إلى التدويل، عبر عدم الاعتراف الدولي بالحكومة المفروضة، والتأكيد على حق الحريري برئاستها، هذا إن كان هناك زعيم سني يقبل أن يكون مطية لسواه أو إن كان الرئيس التوافقي ميشال سليمان يقبل منح هذا المسعى غطاءً دستورياً، وهو المدرك أنه لم يأت بأصوات المعارضة، وأن هناك الكثير من المتربصين به، والذين كانوا كشفوا أطماعهم في العاصمة القطرية حين دعوا إلى تقصير ولايته إلى سنتين فقط، معبرين عن عدم رضاهم على وجوده في قصر بعبدا، أما الحسم العسكري فهو الأشد خطورة، خصوصاً إن لاحظنا التحذير السعودي من الانفصال والتقسيم، والمخاوف المشروعة من ذلك منذ بدايات الحرب الاهلية قبل ربع قرن.

الاكثر خطورة ومأساوية أن كل ذلك يتم بهدف معلن، هو الوقوف في وجه المحكمة الدولية، وينطلق من ادعاء أن هناك مؤامرة تتهدد لبنان بالفتنة، في حين يدرك الجميع أن ما يجري اليوم سيعجّل باشعال هذه الفتنة، ويدرك أن أي حكومة تتشكل بغض النظر عن رئيسها لن يكون لها أدنى تأثير في أعمال المحكمة الدولية، ولن تكون قادرة على تغيير حرف واحد في القرار الاتهامي، وستمضي المحكمة في عملها بشكل مستقل عما يجري في لبنان، حتى لو اضطرت لإصدار قراراتها غيابياً، وحتى لو لم تجد من ينفذها، ويقيناً أن حكومة برئاسة الحريري لم تكن قادرة على تلبية طلبات المحكمة لجهة مثول المتهمين المفترضين أمامها.

والحال أن لبنان يقف اليوم عند حافة الهاوية لأن البعض مأخوذ بالقوة المزوجة بالعنجهية، يظن أنه وحده القادر على اتخاذ القرارات في لبنان لمصلحته هو، حتى لو تعارضت مع المصلحة الوطنية، وإذا كان هذا البعض يعتمد على حلفاء من خارج حدود الوطن، فانه ينسى أن لغيره حلفاء أيضاً لن يتركوه وحيداً، وهنا تكمن خطورة الخطوة التي قد تكون واحدة فقط ويسقط بعدها لبنان في الهاوية.

المعارضة تتحدى الحكومة وتتظاهر اليوم

الجزائر .. "البوعزيزية" تحولت إلى ظاهرة للتعبير عن الأوضاع المعيشية الصعبة واحتجاجات جديدة في اليمن

□ الجزائر / متابعة اخبارية

بعد ان اشعل فتيل ثورة الياسمين في تونس والتي اطاحت بنظام زين العابدين بن علي واضحى رمزا وطنيا للتونسيين تحول اسم البو عزيزية الى علامة فارقة في عدد غير قليل من البلدان العربية وبات كل من يحاول الانتحار حرقا احتجاجا على الاوضاع المعيشية الصعبة واستشراء الفساد الحكومي وارتفاع نسب البطالة جزءا من ظاهرة حملت اسم البو عزيزية .

ففي الجزائر وبالرغم من الاجراءات التي اتخذتها السلطات لخفض الاسعار، حاول ثمانية جزائريين الانتحار في الايام الاخيرة باضرام النار في انفسهم احتجاجا على ظروفهم المعيشية، في ظاهرة باتت تعرف ب"البوعزيزية" ، وسجلت آخر هذه المحاولات الاربعاء الماضي عندما هم أب لستة ابناء يعمل بائعا متجولا باضرام النار في نفسه في مدينة الواد في اقصى الشرق الجزائري قرب الحدود مع تونس، بعد مشادة مع شرطي اراد منعه من عرض بضاعته في السوق.

وعمد البائع ويدعى عفيف حضري الى صب البنزين على نفسه الا انه لم يتمكن من اشعال النيران لان المحيطين به نجحوا في منعه من ذلك، كما افاد صحافيون محليون.

وكان التونسي محمد البوعزيزي الذي اضرم النار في نفسه في تونس ليشعل ما بات يعرف ب"ثورة الياسمين" يعمل ايضا بائعا متجولا وقد انتحر باضرام النار في نفسه بعد مصادرة السلطات بضاعته.

وتكشف المحاولات المتعددة للانتحار في الجزائر مدى الضغط الذي تعاني منه فئة كبيرة من المجتمع لم تجد امامها الا احراق النفس لتسمع صوتها للمسؤولين، كما يؤكد خبراء.

وبحسب الباحث الاجتماعي في جامعة الجزائر توفيق قطوش فان "النار أصبحت رمزا فعالا لإثارة الانتباه" لان الانتحار "ليس ظاهرة جديدة في الجزائر وهي منتشرة بكثرة" لكن الاسلوب الجديد باضرام النار في الجسد "هو الذي جعل وسائل الاعلام توليها كل هذا الاهتمام".

وكانت الجزائر شهدت بداية الشهر الجاري موجة من الاحتجاجات العنيفة ادت الى مقتل خمسة اشخاص واصابة ٨٠٠ آخرين، غالبيتهم من رجال الشرطة، فضلا عن تسببها باضرار مادية جسيمة.

ورغم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة من خلال الغاء الضرائب على السكر والزيت لتخفيض الاسعار، الا ان ذلك لم يوقف الاحتجاجات كليا حتى وان خفت حدتها اليوم واقتصرت على التعبير الفردي عما يسميه الجزائريون "الحقرة" وتعني الظلم المقرون بالاحتقار.

وخلال اليومين الماضيين فقط حاول ثلاثة أشخاص الانتحار باضرام النار في انفسهم، وقد جرت تلك المحاولات في كل من محافظة بومرداس (٤٠ كلم شرق الجزائر العاصمة) والواد قرب الحدود التونسية (٦٥٠ كلم جنوب شرق الجزائر) بينما شهدت محافظة سيدي بلعباس (٤٦٠ كلم غرب الجزائر) أول محاولة انتحار لامرأة. ووقعت كل هذه الحالات بالقرب من مقرات البلديات (المجالس المحلية).

ويقول قطوش ان "الظاهرة تسببت فعلا في حرج للدولة على جميع المستويات وكشفت ظاهرة اضرام النار في النفس أن المسؤولين لا يتعاملون مع شكاوى المواطنين بالفعالية اللازمة".

وتحدثت الصحف الجزائرية عن "تعليمات" وجهها وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية للولاة يأمرهم فيها "باستقبال المواطنين كامل ايام الاسبوع بدل تخصيص يوم واحد في الاسبوع كما هو معمول به في الوقت الحالي".

وحاولت صحيفة "الجزائر نيوز" منذ ثلاثة أيام القيام باستطلاع في اروقة المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب في البرلمان) حول المشاكل الاجتماعية التي تدفع الشباب للتظاهر، فتفاجأت ان النواب غائبون ولم تجد من تتحدث معه، فتساءلت "اذا غاب النواب في مثل هذا الوضع فمتى يحضرون؟".

وأصبح كتاب الافتتاحيات في الصحف الجزائرية يربطون مباشرة بين ما أصبح يسمى بظاهرة "البوعزيزية" في تونس والمحاولات المتكررة لتقليدها في الجزائر، على امل ان تكون لها نفس نتائج التغيير الذي احدثته في الجارة تونس.

ويذهب معلق جريدة الوطن الناطقة باللغة الفرنسية الى حد التكهن بأن الظاهرة التي وصلت الى مصر أيضا "ستمتد الى كل الدول العربية التي تسيرها ديكتاتوريات".

أما قطوش فيربط مباشرة بين ظاهرة "الحراقة" وهو مصطلح جزائري يطلق على المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا باستعمال الزوارق الصغيرة، وظاهرة "حرق النفس" ويقول أن كلاهما "ناتج عن فقدان الامل في تحسن الاوضاع الاقتصادية".

وروى شاهد عيان لوكالة فرنس برس ان متسولا هدد شرطيا في وسط العاصمة باضرام النار في نفسه اذا هو منعه من التسول، وبحسب المراقبين فان ماحدث في تونس والثورة التي تبعت انتحار البوعزيزي باحراق نفسه، جعلت الناس يعتقدون انه بامكانهم تحقيق نفس المكاسب باتباع نفس النهج.

ويقول قطوش ان "الضيق بلغ بالشباب الى حد فقدان القيم الاجتماعية وحتى الدينية" فلم تعد تنفع فتاوى تحريم الانتحار بالنار او بغيرها لمنع كل من يتعرض للظلم من صب البنزين على جسده واضرام النار امام الملأ.

من جهة اخرى دعا التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الى مسيرة اليوم السبت في العاصمة الجزائرية للمطالبة بانفتاح ديمقراطي في البلاد رغم حظر السلطات هذه التظاهرة، كما اعلن امس الاول الخميس قادة الحزب للصحافيين.

واعلن زعيم التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية (١٩ نائبا من اصل ٣٨٥ في المجلس الشعبي الوطني) سعيد سعدي في بيان انه يصر على هذه التظاهرة التي كانت مقررة الثلاثاء الماضي ثم ارجئت الى ٢٢ كانون الثاني للمطالبة بمزيد من الانفتاح الديمقراطي بعد الاضطرابات التي اندلعت مطلع الشهر الجاري، وقد حظرت المسيرة نظرا لحالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ ١٩٩٢.وحصل سعيد سعدي على دعم طلاب جامعة تيزي وزو (اكبر مدن منطقة القبائل، على بعد نحو مئة كلم شرق العاصمة). وفي بيان نشرته الصحافة دعت لجنة طلاب جامعة مولود معمري الشبان الى التظاهر اليوم السبت.

وقالت اللجنة ان "التعبير العنيف لشبان العديد من مناطق البلاد ليس سوى نتيجة نصف قرن من التعسف والقمع والاهانة"، مقتدية بمثل "تعبئة الشعب التونسي الهائلة وخصوصا الشبان" والتي يجب ان "تلهم وتشجع كل الوطنيين في افريقيا الشمالية".

قال سعدي ان الاطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي بعد انتفاضة شعبية يجب ان يشجع الجيش الجزائري على تخفيف قبضته على الحياة السياسية في البلاد داعيا الى اطلاق سراح عشرات الجزائريين الذين اعتقلوا خلال أعمال الشغب التي تزامنت مع الاحتجاجات التونسية في وقت سابق هذا الشهر.

واضاف سعدي الذي يقف في صفوف المعارضة منذ أكثر من ٢٠ عاما ان الجزائر قد تتجاوز ازمتها السياسية اذا تخلى الجيش عن السياسة مؤكدا انه يجب الا يصبح الجيش صانعا للقرار بعد الآن.

وأكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة -وهو أيضا القائد الأعلى للجيش- مرارا على التزامه باحترام الدستور والديمقراطية ، أما بالنسبة لسعدي فان هناك حاجة للمزيد من التغييرات السياسية.

وقال ان ما تريده المعارضة هو تغيير النظام السياسي والشفافية وحكم الدولة وتطبيق مبدأ المحاسبة والديمقراطية.

وتخشى عدة دول عربية وغربية من زيادة نفوذ الاسلاميين المتشددين اذا فتحت السلطات الساحة السياسية بشكل كامل.

لكن سعدي رفض هذا الرأي وقال ان النظام استغل ورقة الاسلاميين لمنع إجراء أي تغيير.

على صعيد متصل قالت تقارير صحفية ان شابا يمنيا عاطلا عن العمل أشعل النار في نفسه في محافظة البيضاء جنوبي العاصمة صنعاء الاربعاء الماضي ، لكن والد الشاب قال للتلفزيون الحكومي ان النار امسكت بابنه عرضا بعدما اندلعت في بيتهم رغم أن البعض يتكهن بأن هذا التصريح جاء تحت ضغط من السلطات.

كما نزل الاف المحتجين الى شوارع بلدة في جنوب اليمن يوماميس الاول الخميس للتعبير عن الرفض للاصلاح السياسي الذي اقترحته الحكومة بما في ذلك وضع حد لفترات تولي الرئاسة.

وأعلنت الحكومة خطط الاصلاح في مواجهة استياء متنام أثار احتجاجات متفرقة هذا الاسبوع الماضي .

وقالت احزاب معارضة انها ستجتمع اليوم السبت لبحث العرض فيما احتج الاف الاشخاص في بلدة تعز الجنوبية قائلين ان الاصلاحات التي اقترحها الرئيس علي عبد الله صالح ليست كافية.

ويحكم صالح اليمن منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وقالت المعارضة والمحتجون في تعز ان الاصلاحات لا تضمن عدم خوض صالح الانتخابات مرة اخرى.

الغضب على الغلاء المعيشي يتصاعد... أ.ف.ب

المشهد اللبناني يزداد تعقيداً بتوقف الوساطة القطرية التركية ورفض المعارضة ترشيح الحريري من جديد

□ بيروت / متابعة اخبارية

دخلت الازمة اللبنانية منعطفا خطيرا جديدا تمثل في اعلان وزيرا الخارجية القطري والتركي الخميس تعليق مسعاهما الهادف الى ايجاد حل للازمة وتمسك رئيس حكومة تصريف الاعمال في لبنان سعد الحريري الخميس بالترشح لرئاسة الحكومة الجديدة، رغم الضغوط التي يتعرض لها من قوى المعارضة لتنحيته ، ما يثير مخاوف من تصعيد جديد في البلاد.

وجاء الاعلان القطري التركي غداة اعلان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل رفع بلاده يدها عن الوساطة المشتركة التي قادتها مع سوريا في لبنان على مدى اشهر بهدف احتواء الازمة المتمحورة حول المحكمة الدولية المكلفة النظر في اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري.

وقال الحريري في خطاب بث عبر التلفزيون مساء امس الاول الخميس : "نحن سنذهب الى الاستشارات النيابية التي سيجريها فخامة رئيس الجمهورية يوم الاثنين المقبل باذن الله، وسندلي برأينا وفقا للأصول ملتزما بترشيحي لرئاسة الحكومة من كتلة نواب المستقبل وسائر الحلفاء" ، مضيفا : "قررت الدخول في التسوية الى ابعد مدى ممكن وانني تجاوبت مع توجهات خادم الحرمين الشريفين، والتزمت كامل البنود التي توصلت اليها الجهود القطرية التركية للحفاظ على العيش المشترك، ولكن مرة جديدة يتوقف قطار الحل بفعل فاعل ويعودون مع ساعات الفجر لابلاغ الموفدين القطري والتركي بمطلب واحد لا ثاني له: غير مقبول عودة سعد الحريري الى رئاسة الحكومة".

وما ان اعلن الحريري عزمه الترشح لتشكيل الحكومة حتى اطلق انصاره الالعاب النارية في المناطق ذات الكثافة السنية في بيروت، خاصة طريق جديدة.

وغادر الوزيران احمد داود اوغلو وحمد بن جاسم بن جبر آل ثاني فجر امس الاول الخميس لبنان عائدين الى بلديهما بعد محادثات مكثفة لمدة يومين استمرت حتى ساعة متأخرة ليلا واحيطت بالسرية والكتمان، وكان ابرز اطرافها اللبنانيين رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري والامين العام لحزب الله حسن نصرالله.واعلن الوزيران قبل مغادرتهما في بيان مقتضب انه "من خلال مساعيهما، تمت صياغة ورقة تأخذ بالاعتبار المتطلبات السياسية والقانونية لحل الازمة الحالية في لبنان على اساس الورقة السعودية السورية". واضاف البيان "لكن بسبب بعض التحفظات، قررا التوقف عن مساعيهما في لبنان في هذا الوقت ومغادرة بيروت من اجل التشاور مع قيادتيهما".

ولم يعط البيان تفاصيل عن مضمون الورقة، الا ان مصادر سياسية متطابقة افادت ان الافكار المتداولة خلال المحادثات مع الوزيرين القطري والتركي لم تختلف كثيرا عن تلك التي كان يجري العمل عليها من خلال الوساطة السعودية السورية.

وكان الامين العام لحزب الله حسن نصرالله كشف الاحد ان ابرز عناوين المسعى السعودي السوري تتمثل في سحب القضاة اللبنانيين من المحكمة الخاصة بلبنان، ووقف المساهمة اللبنانية في تمويل المحكمة، والغاء مذكرة التفاهم الموقعة بين لبنان والمحكمة والتي تنظم التعاون بين الجانبين.

واكد مسؤول قريب من الحريري لوكالة فرانس برس النقاط المطلوبة في المقابل من حزب الله، وهي تشدد على ضرورة تقديم ضمانات بعدم استخدام سلاح حزب الله في الداخل وتفعيل عمل مؤسسات الدولة المشلولة منذ اشهر.

ولدى وصوله الى اسطنبول، وجه وزير الخارجية التركي "نداء الى كل القوى الموجودة في لبنان"، داعيا الى ان "يسود التعقل، وان تنتصر دولة القانون والديمقراطية".

وقال النائب عاطف مجدلاني من تكتل "لبنان اولا" النيابي برئاسة الحريري لوكالة فرانس برس ان المعلومات تشير الى ان حزب الله لم يعط جوابا على المسعى التركي القطري، ورأى في ذلك "قرارا للحزب باستكمال العملية الانقلابية التي بدأها (...) الاسبوع الماضي باستقالة الوزراء من الحكومة"، مضيفا ان "حزب الله سيلجأ الى حركة امنية عسكرية، هي بمثابة انقلاب على السلطة تحت شعار رفض المحكمة الدولية وطلب استسلام سعد الحريري عن طريق تلبية مطالب حزب الله المتعلقة بالمحكمة".وحذر مجدلاني من اي "عمل عسكري يقوم به حزب الله"، معتبرا ان ذلك "سيكون خطيئة في حق حزب الله نفسه، اذ سيعلن بداية النهاية بالنسبة اليه، وفي حق لبنان والشعب اللبناني".

وجدد الدعوة الى الحوار، مؤكدا ان "سلاح قوى ١٤ آذار (الحريري وحلفاؤه) هو الموقف والكلمة".

واعلن الزعيم المسيحي النائب ميشال عون المتحالف مع حزب الله امس الاول الخميس انه لن يرضى بسعد الحريري رئيسا لحكومة لبنان، مؤكدا ان "قوى الارض لا يمكنها ان تفرضه علينا" ، وازدادت المخاوف من حصول تحركات امنية على الارض، بعد تسليم مدعي المحكمة الخاصة بلبنان دانيال بلمار القرار الظني في اغتيال رفيق الحريري الاثنين الى قاضي الاجراءات التمهيدية دانيال فرانسين، لدراسته قبل المصادقة عليه.

ويتوقع حزب الله ان يوجه القرار الظني الذي يفترض ان يصادق عليه فرانسين قبل الاعلان عن مضمونه، الاتهام الى عناصر فيه رافضا مثل هذا القرار ومطالبا بوقف التعاون مع المحكمة.

ودعا ممثل الامم المتحدة في لبنان مايكل وليامز الذي التقى امس الاول الحريري وعون، الاطراف اللبنانيين الى اعتماد الحوار والسبل الدستورية لتشكيل حكومة جديدة.

وقال ان "الازمة الحالية يجب ان تحل بطريقة سلمية وقانونية"، داعيا ايضا الى "تشكيل حكومة جديدة وفق الدستور اللبناني، وبطريقة تتجاوب مع احتياجات الشعب في هذه المرحلة".

اطفال لبنانيون يلعبون في احد ساحات بيروت... أ.ف.ب

غضب الشارع التونسي مستمر والحكومة تعلن الحداد على ضحايا ثورة الياسمين وتتعهد بانتخابات حرة ونزيهة

رفض الحكومة الجديدة مستمر في تونس... أ.ف.ب

□ تونس / متابعة اخبارية

اعلنت الحكومة التونسية المؤقتة ان البلاد دخلت حدادا منذ يوم امس الجمعة ولمدة ثلاثة ايام حدادا على قتلى الاحتجاجات التى اطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في وقت قررت فيه الحكومة الاعتراف بكل الجماعات السياسية المحظورة والعفو عن جميع السجناء السياسيين.

وجاء هذا الاعلان عقب أول اجتماع للحكومة الانتقالية بعد نحو أسبوع من الإطاحة بالرئيس بن علي مؤكدة ان ثمانية وسبعين شخصا قتلوا اثناء الاحتجاجات في حين ترتفع تقديرات اخرى بالرقم الى مئة قتيل.

وأعلنت الحكومة التونسية الانتقالية من جانب آخر الاعتراف بكل الأحزاب والحركات السياسية المحظورة في البلاد، بما فيها حركة النهضة الاسلامية، وأصدرت عفوا عن جميع المعتقلين السياسيين في البلاد بمن فيهم المنتمون للتيار الإسلامي المتمثل في حركة النهضة.

واعلنت الحكومة اعتزامها التقدم للبرلمان بمشروع قانون للعفو عن كل السجناء السياسيين في البلاد فيما قرر الاجتماع أيضا تعيين وزير التربية الطيب البكوش ناطقا رسميا باسم الحكومة.

وكان الاجتماع قد أجل وسط مطالبات المعارضة بعدم إعطاء مناصب رئيسة لأعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو حزب بن علي.

وفي وقت سابق أعلن حزب التجمع الدستوري في بيان يوم امس الاول الخميس حل مكتبه السياسي بسبب استقالة العديد من أعضائه.

وتشير تقارير وكالة أسوشيتد برس إلى أن مسؤولين سويسريين يقدرون المبالغ التي اودعها مسؤولون حكوميون في بنوك سويسرية بنحو ٦٢٠ مليون دولار.

ويوم الاربعاء الماضي اعلنت سويسرا أنها جمدت أرصدة بن علي و"حاشيته" المودعة لديها.

وفي خطاب تلفزيوني تعهد المبزغ بقطيعة تامة مع الماضي ، مثنيا على "ثورة الكرامة والحرية" قائلا إن الاولوية القصوى للحكومة هي العفو عن السجناء السياسيين. كما تعهد المبزع بحرية وسائل الإعلام والقضاء ، وقال "معا يمكننا أن نكتب صفحة جديدة من تاريخ بلادنا" ، وعلى الرغم من أن الوضع في تونس ما زال متوترا، إلا أنه تم الحد من ساعات حظر التجول ، وما زالت حالة الطوارئ معلنة وقوات الجيش منتشرة في أرجاء العاصمة. كما أن المدارس والجامعات ما زالت مغلقة.

وقد تعهدت الحكومة المؤقتة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون ٦ أشهر ولكنها لم تعط تاريخا محددا للانتخابات ، ووفقا للدستور التونسي يجب إجراء انتخابات رئاسية في غضون شهرين من مغادرة بن علي.